المصادرات في العصر العباسي الأول من عهد الخليفة المنصور حتى عهد الواثق بالله

(١٣٦هـ-٢٣٢هـ)

د/ محمد ربيع هادي مدخلي
أستاذ مساعد قسم التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة أم القرى – مكة المكرمة

ملخص البحث

وبعد فهذا البحث يتحدث عن المصادرات في الدولة العباسية منذ عهد الخليفة المنصور إلى نهاية عهد الواثق بالله بن المعتصم ، وقد استبعدتُ فترة حكم أبي العباس السفاح ١٣٢-١٣٦هـ لأنها فترة قضاها العباسيون في تثبيت أركان دولتهم، ولهذا كان من الطبعي أن تكون المصادرة للأسرة الحاكمة السابقة من بني أمية ومن يواليهم من القادة والأتباع جزءا من مهمة العباسيين حتى يجردوا خصومهم من كل قوة ومنها القوة المالية، وبالتالي فإن عقوبة المصادرة بدءاً من عهد المنصور ستكون وسيلة من وسائل الدولة لمعاقبة بعض رجالها من وزراء، وكتاب، وقادة، وولاة وغيرهم، إضافة إلى الذين تمت مصادرتهم من معارضين كالعلويين ومن تابعهم، وبعض طبقات المجتمع كالعلماء ،أو العامة ونحوهم، وهي مواضيع ذُكِرت في ثنايا هذا البحث .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده .

عرفت محاسبة الولاة والعمال في الدولة الإسلامية منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم؛إذ أنه عليه الصلاة والسلام هوالذي سنَ هذا الأمر من خلال محاسبته للعمال الذين كان يبعثهم في أنحاء الجزيرة العربية لقبض الزكاة،ففي صحيح البخار عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا على صدقات بني سليم يدعى ابن اللتبية، فلما جاء حاسبه قال: هذا لكم وهذا هدية،فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم:".... أفلا جلست في بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقا...." (١) فوضع بذلك تشريعا محكما في حق من يتولون الولايات العامة في الدولة الإسلامية.

وكذلك عرفت محاسبة الولاة في عهد الخلفاء الراشدين، وخاصة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي عرف عنه أنه كان يقاسم بعض ولاته أموالهم (٢) .

أما في العصر الأموي فقد تطور هذا الأمر إلى عقوبة يلحقها الخلفاء الأمويون ببعض ولاة الأقاليم والقادة، وخاصة ولاة العراق من أمثال خالد القسري (ت ١٢٦هـ) وكُتَّابه (٣) .

وفي الدولة العباسية فإن الخلفاء العباسيون توسعوا في فرض العقوبات المالية والمصادرات، وشملت معظم طبقات المجتمع في بعض الفترات مثل فترة حكم المنصور(ت١٥٨هـ)،وفي فترة الخلاف بين الأمين(ت ١٩٨هـ) والمأمون(ت٢١٩هـ)، أما رجال الدولة من وزراء،وولاة، وقادة،وكتاب،وغيرهم، فقد طالت العقوبات بعضا منهم طيلة العصر العباسي الأول، أما الوزراء فقد شملتهم العقوبات بدءا من عهد السفاح (ت١٣٦هـ) وانتهاء بعهد المعتصم بالله (ت٢٢٧هـ)،لذلك وجب أن نوضح كل طائفة ممن شملتهم العقوبات المالية كل على حدة .

١– الوزراء .

الوزارة من المناصب المستحدثة في الدولة الإسلامية، إذ أنها لم تكن معروفة كمنصب في العصر الراشدي أو العصر الأموي (٤)وإنما نشأت في الدولة العباسية منذ عهد السفاح، وكان أول وزير له هو أبو سلمة الخلال(ت١٣٢هـ) الذي مات مقتولا بسبب شك السفاح فيه أنه مال إلى العلويين فتكفل أبو مسلم الخراساني بالتخلص منه (٥) .

وأول الوزراء الذين لحقت بهم المُصادرة المالية هو: أبو أيوب المورياني(ت١٥٣هـ) وذُكرت عدة أسباب في نكبته منها:

سعاية كاتبه أبان بن صدقة ، عند الخليفة المنصور (٦) ،لأن أبانا تعرض للمُصادرة بسبب أحد أبناء أخي المورياني ،فحقدها على الوزير وأهل بيته ، ورغم أن الوزير وأبناء إخوته تحملوها عنه، إلا أنه كان سببا في هلاكهم (٧).

وهناك رواية أخرى تشير إلى أن أبا أيوب استغل الأموال التي أعطاه إياها المنصور لاستصلاح أرض في الأهواز لابنه صالح في تسديد ما عليه من قيمة طعام السواد الذي تقبله من المنصور، فاكتشف المنصور ذلك فنكبه (٨).

ورواية ثالثة تقول: أن سبب نكبة المورياني هو تسببه في قتل ابن لأبي جعفر المنصور ولد قبل قيام الدولة العباسية وخلافة المنصور، وحين شب وتولى أبوه الخلافة قدم إلى الديوان في زي الكتاب، وحين مثل أمام الخليفة عرَّف عن نفسه، فعرفه المنصور، وأمره بكتمان أمره إلى الوقت المناسب، وأصبح يقربه كثيرا، فخشي المورياني منه على منصبه فأمر بقتله، ولم يكن يعرف أنه ابن للمنصور، وحين عرف المنصور دور المورياني نكبه، ونكب أهل بيته (٩). وهذه الرواية يتضح فيها الوضع والاختلاق، إذ أنه ما من سبب يدعو الخليفة إلى ستر موضوع ابنه في اللحظة التي عرفه فيها، وما من سبب يمنعه من إعلان ذلك سرا على الأقل لوزيره المورياني والتوصية به عنده إلى أن يقرر إشهار أمره .

ويبدو أن المنصور نكب وزيره المورياني لاستغلال منصبه في جمع الأموال، وكذلك أخوه، وأبناء إخوته استغلوا منصب قريبهم، وجمعوا الأموال لصالحهم بدلا من خزينة الدولة ، وكما هو معروف شدة المنصور في المسائل المالية ومما يؤيد هذا أن أحد الأشخاص طلب من الوزير المورياني السماح له باستغلال اسمه لحماية ضيعته في الأهواز من عمال الخراج مقابل مئة ألف درهم يعطيها له في السنة ، وقبضها الوزير بعد السنة الأولى ⁽¹⁰⁾، مما يدلنا أن الوزير كان يستغل منصبه لجمع الأموال لنفسه ، وإذا كان رجل غريب يغل أكثر من مئة ألف درهم في السنة لاستخدامه اسم الوزير في جمع الأموال ، فكيف بقرابته من أخ، وابن أخ، ونحو ذلك، ولعل سعاية أبان بن صدقة أثرت في المنصور لأنه رأى شواهد صدقها في الأموال التي جمعتها هذه الأسرة أثناء تولي المورياني للوزارة.

ولذلك كانت العقوبة والمُصادرة شاملة للوزير، وأخوه، وأبناء إخوته ووضعهم تحت طائلة التعذيب للاعتراف بما لديهم من أموال ومصادرتها كلها، ثم القتل بعد ذلك لتدلنا على السبب الحقيقي الذي دعا المنصور إلى نكبة هذه الأسرة.

وأما الخليفة المهدي فإنه رغم عزله لوزيرين في عهده هما أبو عبيد الله معاوية بن يسار، ويعقوب بن داود ، فانه لم يعاقب سوى الأخير، وكانت عقوبته السجن بسبب اتهامه بميله إلى العلويين، وإطلاقه لأحدهم دون إذن الخليفة المهدي ⁽¹¹⁾، ولم اعثر في المصادر التي بين يدي أنه تعرض لأموالهما.

وفي عهد الرشيد تولى الوزارة كل من يحيى بن خالد البرمكي(ت١٩٠هـ) ،وساعده ابناه الفضل(ت١٩٣هـ)، وجعفر(ت١٨٧هـ) في إدارة أمور الدولة، وكلفهم الرشيد بالعديد من المهمات في المشرق والمغرب، وكان جعفر أكثرهم التصاقا بالرشيد، وأكثرهم منادمة له ⁽¹²⁾، وطالت خدمتهم للرشيد حوالي سبعة عشر عاما ١٧٠–١٨٠هـ تكونت لهم خلال هذه الفترة الأموال، والجاه، والنفوذ بحكم اعتماد الرشيد عليهم في كل أموره . وقد ذكرت المصادر عددا من الأسباب لقيام الرشيد بنكبتهم ،وقتل جعفر، ثم حبس الفضل وموسى ومعهم والدهم يحيى بن خالد ،

فمنها ما يجعل السبب استحواذهم على الأموال وإنفاقها في مصالحهم الخاصة (١٣)، ومنها ما يذكر أن السبب هو إطلاق جعفر ليحيى بن عبد الله بن حسن بدون إذن الرشيد (١٤)، إضافة إلى رواية ساقطة تجعل السبب هو دخول جعفر بالعباسة أخت الرشيد وأنها ولدت منه من غير علم الرشيد رغم اشتراطه عليه بألا يختلي بها عند العقد عليها (١٥).

وقد يكون للسببين الأولين دورهما ، فقد رأينا كيف فعل المنصور بوزيره المورياني، وكيف عاقب المهدي يعقوب بن داود حين تصرف في إطلاق العلوي، يضاف إلى ذلك دور الكارهين للبرامكة في تأليب الخليفة الرشيد عليهم حتى أتتهم الفرصة، بإخباره بما فعله جعفر من إطلاق يحيى بن عبد الله وتزويده بالمال، وهي جريمة تعد كبيرة واستهانة بمركز الخليفة لم يحسب لها جعفر حسابها قبل إقدامه على تلك الخطوة.

وعلى الرغم من ثراء البرامكة نتيجة خدمتهم الطويلة ، ثم نكبتهم الشاملة، ومصادرة أموالهم في شتى أرجاء الدولة العباسية ، فإن بعض المصادر تذكر مبالغ قليلة جدا مقارنة بفترة ولايتهم، فالجهشياري يذكر أن ما وجد ليحيى ابن خالد كان خمسة آلاف دينار، وللفضل ابنه أربعين ألف درهم ،بينما عثر في بركة لجعفر بن يحيى على أربعة آلاف دينار زنة كل دينار مئة وواحد دينار (١٦) أي أن هذه الدنانير تساوي أربعمائة ألف وأربعة آلاف من الدنانير العادية ، ويشير ابن العماد الحنبلي إلى أنه وجد لهم بعد النكبة اثني عشر مليونا مما حباهم به الرشيد، ومن سائر أعمالهم ثلاثين مليونا وستمائة وستة وسبعون ألفا، والرقم الأخير يتفق مع ما ذكره ابن عبد ربه (١٧).

والمصدران السابقان يذكران هذه الأرقام دون أن يحددا هل كانت دراهم أم دنانير، وهذا يمثل النقد المُصادر يضاف إليه جميع ضياعهم، وغلاتهم، ودورهم، ورياشهم ، والدقيق والجليل من مواهبهم كما يقول المصدر (١٨).

وآخر وزير صودر في هذه الفترة هو الفضل بن مروان (ت٢٥٠هـ) الذي تولى

الوزارة عقب خلافة المعتصم بالله سنة ٢١٩هـ وقد كانت وزارته في فترة زمنية عصيبة بالنسبة للدولة العباسية ، فبابك الخرمي قويت ثورته ضدها ، وخرج الزط في البصرة وعاثوا فيها (١٩) ، وفي ظل هذه الظروف كانت الدولة في حاجة إلى الأموال الطائلة ، ويبدو أن الدولة العباسية كانت تواجه أزمة مالية لمواجهة هذه الظروف، ولذلك كان الفضل لا ينفذ أوامر الخليفة المتعلقة بالهبات للشعراء، والمغنين ،ولا ينفذ أوامره في الحال ، وقد نُصح الوزير كيف يتصرف في مثل هذه الحالات ، لكنه كان يعتذر بقوله: " فما أصنع إذا طلب ما ليس عندي " (٢٠) . لذلك كاده بعض هؤلاء الملهين عند الخليفة ، ونتيجة لهذه التصرفات قرر المعتصم أن يستبدل وزيره بوزير آخر ينفذ له سياسته المالية ، فكان اختياره لمحمد بن عبد الملك الزيات (ت٢٣٣هـ) ، وأمر المعتصم أن يحاسب الفضل وأهل بيته،وأصحابه وهم في السجن، ثم نفي الفضل إلى قرية السن على طريق الموصل (٢١) ،ويذكر ابن تغري بردي أن مقدار ما صودر به الفضل بن مروان كان عشرة ملايين دينار (٢٢) .

ثانيا – الكُتاب .

الكتاب هم أكثر التصاقا بجمهور الناس الذين تجب عليهم أنواع الجباية من خراج،وجزية ، وعشور التجارة وغيرها من موارد الدولة.

وبحكم هذه العلاقة فإن الكتاب يجدون طرقا متعددة للإثراء،ومنها على سبيل المثال: مشاركة التجار في أرباحهم عندما يشترون غلة السواد من الخراج (٢٣) ،ومن الاستقطاع من بعض الجوائز التي يأمر بها الخلفاء (٢٤)، إضافة إلى ما يقومون به من اختلاس للأموال الواردة إلى خزينة الدولة من شتى البقاع،لذلك كانت تقع على بعضهم المصادرات نتيجة للثراء الفاحش الذي وصلوا إليه عن طريق وظائفهم.

وأول من أوقع المصادرات على الكتاب هو الخليفة أبو جعفر المنصور، فقد روى الجهشياري أن كتاب المنصور تضايقوا من شدة تفقده لأعمالهم، وحاولوا مع طبيبه أن يغريه بشرب النبيذ حتى ينشغل عنهم، إلا أن الطبيب فشل في محاولته ولم

ينجح معه (٢٥)، مما يدلنا على يقظته وحزمه في إدارته للدولة، ولعل تفقده للكتاب مرده إلى أنه عرف مهنتهم عندما عمل مع بعضهم أيام بني أمية (٢٦)، ومن خلال عمله ذاك خبر طرقهم ووسائلهم في الأعمال مما سهل عليه تفقدهم بعد أن ولي الخلافة.

وممن فرضت عليه المصادرة الكبيرة في عهده خالد بن برمك، إذ فرض عليه تأدية ثلاثة ملايين درهم، وتهدده بالقتل إن لم يحضرها خلال ثلاثة أيام، دون أن توضح المصادر سبب هذه الغرامة الباهضة عليه من قبل المنصور، وقد تمكن من توفير مليونين وسبعمائة ألف درهم بمساعدة من بعض المقربين من المنصور، وهم صالح صاحب المصلى، ومبارك التركي، ثم أعفاه المنصور من الباقي عندما اختاره لولاية الموصل حين ثار الأكراد فيها على الدولة العباسية (٢٧)، ويلاحظ هنا أن كبار رجال الدولة يتكاتفون فيما بينهم في مثل هذه المواقف وهو ما سنلاحظه أيضا مع الكتاب في العهود التي تلي عهد المنصور.

وبسبب السعاية والوشاية، صادر المنصور أبان بن صدقة الذي كان كاتبا للمورياني، سعى به عند المنصور مخلد ابن أخي المورياني متهما إياه باختلاس مئة ألف دينار، فأمر المنصور باستردادها منه، فأُدخل أبان في بيت وحُبس فيه حتى يؤديها، وعلم الوزير بما صنعه ابن أخيه، ولامه على ذلك، وقرر الوزير أن يتحملها هو وقرابته، وأدوها عنه، ثم أخرجوه من السجن (٢٨)، ولكن أبانا لم ينسها لهم، وتسبب في نكبتهم كما سبق أن أشرنا في مصادرة أبي أيوب المورياني.

ولم نجد للمهدي، أو الهادي أي مصادرات للكتاب، وقد يعود السبب إلى وفرة أموال الدولة العباسية خصوصا أن المهدي ابتدأ عهده برد أموال المظالم والتي كان والده المنصور قد صادرها (٢٩)، وأوصاه قبل وفاته أن يردها إلى أصحابها ليستميل بذلك قلوبهم، وقلوب الرعية حين يفشوا بينهم حبه للعدل ورفع الظلم عن الرعية (٣٠)، إضافة إلى قصر عهد الهادي، وحين تولى هارون الرشيد الخلافة ابتدأها بالأمر بمصادرة إثنين من الكتاب وحبسهما، هما: إبراهيم الحراني، وسلام

الأبرش، ويبدو أن ذلك بسبب موقفهما منه عندما حاول الهادي خلعه من ولاية العهد، وقد عفا الرشيد عن إبراهيم الحراني بسبب وساطة يحيى بن خالد بن برمك، ونفذت العقوبة في سلام الأبرش (٣١) .

وقبيل نكبة البرامكة سنة ١٨٧هـ وجه الرشيد صالحا صاحب المصلى برسالة إلى منصور بن زياد وكان أحد كتابهم بأنه :" ..قد صحت عليك عشرة آلاف ألف درهم فأحملها إلي في يومك هذا "(٣٢) ، وأمر صالحا بأنه إذا لم يدفع ابن زياد هذا المبلغ قبل مغيب الشمس ضرب عنقه، وقد تمكن منصور من جمع هذا المبلغ بمساعدة من يحيى بن خالد البرمكي وأبناه الفضل وجعفر حتى أدى ما عليه لبيت مال المسلمين (٣٣) .

ومما لاشك فيه أن تبعات نكبة البرامكة وقتل جعفر بن يحيى ستلحق أيضا بالمتصلين بهم، ومن ضمنهم كثير من الكتاب الذين كانوا يعملون تحت إمرتهم، وقد أوردت بعض المصادر أن أمر الرشيد ينص على القبض عليهم " ..ووجه من ليلته رجاء الخادم إلى الرقة في قبض أموالهم وما كان لهم، وأخذ كل ما كان من رقيقهم ومواليهم وحشمهم وولاة أمورهم وفرق الكتب من ليلته إلى جميع العمال في نواحي البلدان والأعمال بقبض أموالهم، وأخذ وكلائهم .." (٣٤) .

ومع أن هذه النكبة شملت جميع المتصلين بخدمة البرامكة، إلا أن المصادر لم تذكرهم، ولم تقدم أرقاما محددة عن حجم الأموال التي أخذت منهم لكنها تدلنا على أن العقوبة طالت الكثير منهم.

ونلاحظ من خلال المصادرات التي مرت بشأن الكتاب، والمبالغ التي طولبوا بها في السابق نجد أنها تعتبر قليلة مقارنة بمن ظهرت محاسبته والأموال التي طولب بها الكتاب من عهد المأمون إلى نهاية عهد الواثق، وقد يكون السبب في ذلك كثرة موارد الدولة، وكثرة إنفاقها، وخاصة في عهدي المهدي، والرشيد الذين أباحا للكتاب الذين بلغهما عنهم كثرة أموالهم التي كونوها من خلال وظائفهم، ولعل أبرزهم فرج الرخجي الذي اعترف للرشيد بمبلغ عشرة ملايين درهم جمعها من خلال مشاركته للتجار عند بيع غلال الخراج، فأباحه إياها الرشيد ولم

يأخذها منه (٣٥) .

ولم يشهد عصر الأمين المشحون بالاضطراب السياسي والعسكري مثل هذه المتابعة للكتاب وخلافهم، وإنما تركز الجهد على محاسبة القواد، وبعض كبار رجال الدولة، أو العامة الذين أعلنوا ولائهم لأخيه المأمون كما سنرى فيما بعد .

لكن في عهد المأمون ظهرت محاسبة الكتاب من جديد، وظهرت المطالبات على بعضهم بمبالغ كبيرة، ويبدو أنه تبين لديه أن بعض كبار الكتاب استغلوا فرصة حريق الديوان في بغداد في الفتنة بينه وبين أخيه (٣٦)، واحتفظوا بمبالغ مالية كبيرة، ولكن الخليفة عفا عن كثير منهم بعد أن كادوا أن يؤدوها للديوان، مع ملاحظة أن هذه المحاسبة لبعض هؤلاء الكتاب تمت في وقت كانت فيه خزينة الدولة فارغة من الأموال (٣٧)، ومع ذلك فإن المأمون جاد بها على من ثبت أنه كانت لديه تلك الأموال التي طولب بها، ومن أشهر هؤلاء الكتاب الذين طولبوا في عهد المأمون هم :

١–عمرو بن مسعدة(ت ٢١٥هـ): الذي أمر المأمون الكتاب بمحاسبته عن أعمال السواد التي كان يتقلدها، فخرج هؤلاء الكتاب بنتيجة محاسبتهم له، وقدروا أن ما على عمرو بن مسعدة هو ثمانية وعشرون مليون درهم، فطلب منهم المأمون إعادة النظر في هذا الحساب، وأن يخرجوا ما يقدرون أن له فيه حجة أو مخرجا له، وبعد المراجعة، قرروا أن ما يثبت عليه اثنان وعشرون مليون درهم (٣٨)، وحين مثل ابن مسعدة أمام المأمون، وقرره بما عليه اعترف به، لكنه بين للخليفة أن المتوفر لديه من المبلغ السابق هو ثمانية عشر مليون درهم، وأما المبلغ المتبقي وهو أربعة ملايين فقد تخرمتها مؤونته، وبدلا من مطالبته بالمتوفر لديه من ذلك المال، نجد أن المأمون لا يهب له ذلك المال فحسب، بل يكمل له من بيت المال الأربعة الملايين التي صرفها في مؤونته (٣٩)، ولذلك فإن عمرو بن مسعدة حين توفي خلف ثمانين مليون درهما، وأخبر بها المأمون فقال: " هذا قليل لمن طالت خدمته لنا فبارك

الله لولده فيه" (٤٠) . وهذا يدلنا على مبلغ الثراء الذي وصل إليه كبار الكتاب في عهد المأمون، ولم يكن عمرو بن مسعدة هو الوحيد الذي حوى هذه الأموال فقد وجد غيره منهم:

٢– عمرو بن بهنوي: وقد سعى به الكاتب محمد بن يزداد إلى المأمون بأنه أخذ من بيت المال مبالغ طائلة، فأمر المأمون الفضل بن مروان بتقييده لمحاسبته عن الأموال التي أتهم فيها، والتضييق عليه حتى يعترف بما اختلسه، ولم يلتزم الفضل بما أوصاه به الخليفة المأمون، وإنما أحسن إليه ووسع عليه في مكان احتجازه، ولم يحاسبه، وظل عمرو بن بهنوي محتجزا لمدة ثلاثة أيام، وبعدها استدعى ابن بهنوي الفضل بن مروان، وشكر له صنيعه معه من عدم التضييق عليه وتعذيبه، ثم أعطاه مكتوبا فيه كل أمواله المنقولة، وغير المنقولة، وكانت قيمتها عشرون مليون درهم (٤١)، وطلب منه إيصال كتابه ذلك إلى المأمون، لكن الفضل بن مروان نصحه بأن يغير اعترافه ذلك، ويقر بعشرة ملايين درهم، لأن المأمون لا يرضى بأن يسلبه نعمته كلها، وعلى هذا الأساس فارقه ليوصل كتاب ابن بهنوي إلى المأمون ، ولكنه عندما وصل إليه إذا بابن يزداد يخاطب الخليفة بأن الفضل تساهل مع عمرو بن بهنوي، ولم يستخرج منه شيئاً ، ثم غادر ابن يزداد المجلس بعد أن رأى الفضل ، وهنا عاتبه الخليفة على تهاونه مع عمرو بن بهنوي، ثم أمر بتسليمه إلى محمد بن يزداد ، والذي بالغ في تعذيبه من أجل استخراج الأموال منه فلم يعترف له منها بشيء ، ولذلك أشفق عليه كتابه، وأصحابه من تلك المعاملة ، وجمعوا له فيما بينهم ثلاثة ملايين درهم سلموها إلى محمد بن يزداد ، وبدوره أوصلها إلى الخليفة فرحاً بما وصل إليه من استخراج ذلك المبلغ (٤٢)، وهنا عاتب الخليفة الفضل بن مروان ممتدحاً ابن يزداد ، وفي هذا الموقف أطلع الفضل بن مروان المأمون بحقيقة الرقعة التي كان كتبها عمرو بن بهنوي، وكيف أنه تنازل عن جميع أمواله لينال رضى الخليفة، باللين والمعاملة الحسنه ، وأن ابن يزداد لم يستخرج منه شيئاً بتلك المعاملة السيئة، عند ذلك تعجب الخليفة من الموقفين، وأمر بإعفاء بن بهنوي مما طولب به .

٣– يحيى بن خاقان الذي الزمه المأمون بخمسة ملايين درهم ، فاعتذر ابن خاقان بأنه لا يملك إلا سبعمائة ألف درهم ، فلم يقبل منه المأمون قوله، وأمر أحمد بن هشام بحبسه عنده ، وأن يعامل معاملة حسنه ، و أن يقدم له طعامه من بيته خشية عليه من أحمد بن هشام ، فساعده كل من عمر بن فرج الرخجي، والحسن بن سهل(ت٢٣٦هـ) كل واحد منهما بمليون درهم ،ولما تكامل له المبلغ ، وطلب مقابلة المأمون ليسلمه المبلغ الذي فرضه عليه ، وعندها عاتبه الخليفة على عدم قول الحقيقة، واعتذاره بأنه لا يملك إلا سبعمائة ألف، فذكر له الخاقاني كيف تجمعت له الخمسة ملايين درهم ، وعندها وهب الخليفة ذلك المال ليحيى بن خاقان ولم يأخذ منه شيئاً (٤٣).

٤– فرج الرخجي :سبق أن ذكرنا محاسبة الرشيد له،وانه اعترف بعشرة ملايين درهم، ثم حوسب في عهد المأمون وثبت أن عليه أثنين وثلاثين مليون درهم ليس له فيها حجة، وكان الذي أقام عليه الحساب هو مخلد بن أبان الكاتب، ولأن الرخجي تذلل وترجى مخلد، فان الأخير لم يكشف للخليفة حقيقة ما اختلسه الرخجي، وبعد مدة من الزمن كاد الرخجيُ عند المأمون مخلدَ بن أبان، واتهمه بأنه ما يزال على النصرانية ،وطبعا فإن مخلدا لم يسكت ، ودافع عن نفسه مبينا حقيقة أمر الرخجي ، ثم أمر المأمون بأن يسلم الرخجي إليه ليحاسبه، وللمرة الثانية يدلس أبان بن مخلد على الخليفة ، ويكتفي منه على أخراج ثلاثة ملايين درهم بوساطة من عمرو بن مسعدة (٤٤).

وهذه النصوص تشير بما لا يدع مجالاً للشك مدى الثراء الذي وصل إليه كبار الكتاب في عهد المأمون،ومن قبله من الخلفاء، بحكم طبيعة أعمالهم المتعلقة بالخراج وقبض الأموال، وهي أموال ليست قليلة ، إضافة إلى ذلك فإن هذه النصوص تظهر تعامل الخليفة المأمون مع كتابه مع معرفته بكيفية جمع هؤلاء لتلك الأموال ، وحاجة خزانة الدولة إليها ،وعفوه عنهم، في الوقت الذي كان يطالبهم بها .

أما المعتصم فلم نجد له إلا نصاً واحداً يتعلق بالكتاب وهي محاسبته لمحمد بن الجهم البرمكي، وكاد الأمر يؤدي به إلى القتل لولا تدخل أحمد بن أبي داؤد الذي شفع له، وتوصل معه إلى مال يؤديه دون أن يحدد المصدر هذا المال (٤٥).

غير أن النكبة الكبيرة التي حلت بالكتاب على نحو لم يعهدوه في الدولة العباسية كانت في عهد الواثق بالله (ت ٢٣٢هـ)وذلك سنة ٢٢٩هـ أي بعد سنتين من خلافته، ففي قرار مفاجيء له أصدر أمره بمحاسبة ومصادرة كل من :

١. أحمد بن إسماعيل الذي استخرج منه إسحاق بن يحيى بن معاذ صاحب الحرس ثمانين ألف دينار بعد أن ضربه ألف سوط .
٢. سليمان بن وهب(ت٢٦٥هـ) كاتب إيتاخ آنذاك واستخرج منه أربعمائة ألف دينار .
٣. الحسن بن هب (تب بعد ٢٦٤هـ) أربعة عشر ألف دينار.
٤. أحمد بن الخصيب (ت٢٦٥هـ) وكتابه مليون دينار .
٥. إبراهيم بن رباح وكتابه مئة ألف دينار، ، ونقل وظائفه إلى عمر بن فرج الرخجي .
٦. نجاح بن سلمة (ت ٢٤٥هـ) ستين ألف دينار .
٧. أبو الوزير(لعله أحمد بن خالد الكاتب) مئة ألف وأربعين ألف دينار ، سوى غيرهم من العمال (٤٦) .

وهذه العقوبة الشاملة التي أحاطت برؤوس الكتاب في عهده كانت لحاجة الدولة للأموال، وقلة ما هو موجود في الخزانة ، وليس لأنه أراد أن يقتدي بجده هارون الرشيد في نكبته للبرامكة، كما بررت المصادر سبب تلك النكبة، وربما كان لمحمد بن عبد الملك الزيات دور في هذه المُصادرة، أذ عرف عنه شدته، وقسوته في معاملة الكتاب المُصادرين، وهو أول من ابتدع البراميل المكسوة جوانبها الداخلية بالمسامير المدببة كوسيلة لتعذيبهم، واستخراج ما لديهم من أموال (٤٧).

ولم تكن هذه المصادرات هي الأخيرة في عهد الواثق، فقد صودر الكتاب قبيل وفاته بقليل، ويبدو أنه صودرت أموالهم كلها ، لولا تدخل أحمد بن أبي دؤاد، وشفاعته لهم حتى أمر بإطلاقهم ، وارجاع بعض ممتلاكاتهم المُصادرة إليهم (٤٨).

ثالثا- الولاة والقادة العسكريون :

ذكرت بعض المصادر أن المنصور كانت له سياسة ثابته تجاه الولاة الذين يعزلهم عن أعمالهم ، حيث كان يقوم بمصادرة أموالهم و وضعها في بيت

سماه بيت المظالم ، وكل من أخذ منه شيئاً كتب إسمه على ذلك المال، وكان يهدف من ذلك تهيئة الأمور لابنه المهدي وتحبيبه من الناس، ومن القادة عندما يتولى الخلافة ويعيد تلك الأموال المُصادرة لأصحابها (٤٩) .

و إذا نظرنا في الذين صادر المنصور أموالهم، وممتلكاتهم من الولاة، والقادة العسكريين نجد له أسبابا وجيهة في مصادرتهم، واعتقالهم ، فعبد الجبار بن عبد الرحمن الازدي عامل المنصور على خراسان كان قد أظهر الخلاف وكشف عن نيته العصيان على الدولة العباسية ، من خلال تتبعه لرجالات وشيعة العباسيين وقتلهم ، بحجة دعوتهم لآل علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، و أضطر المنصور إلى استخدام الحيلة عليه حتى بعث جيشاً بقيادة ابنه محمد المهدي بن المنصور، وعندما اقترب جيش المنصور من مرو الروذ تمرد أهلها على عبد الجبار، وحاربوه حتى اضطروه إلى الفرار، ثم قبض عليه فيما بعد وأرسل هو وأولاده، وأصحابه إلى المنصور ، فبسط عليهم العذاب حتى استخرج منهم ما أقروا به من الأموال التي في حوزتهم ، وكانت عاقبة أمر عبد الجبار أن قُطعت رجلاه ويداه، ثم ضَرب عنقه ،ونفى أولاده إلى جزيرة دهلك سنة ١٤١هـ (٥٠) .

أما ولاة المدينة الذين لحقت بهم المُصادرة، والحبس فكان بسبب عجزهم عن القبض على محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن حسن بن علي بن أبي طالب ، وكانا غير راضيين عن خلافة العباسيين، ويرون في أنفسهم أنهم أحق بالخلافة من

أبي العباس، وأبي جعفر المنصور ، ولذلك تواريا عن الأنظار خوفاً من المنصور وخاصة بعد حجة المنصور سنة ١٤٠هـ . وقد تعهد زياد بن عبيد الله الحارثي أمام المنصور في المدينة بإحضارهما ، وبناءاً على ذلك فقد ولاه المنصور المدينة ومكة والطائف ، وبدلاً من أن يفي بوعده للمنصور ، بلغت المنصور أخباره بأنه تهاون مع محمد وإبراهيم خاصةوأنهما ظهرا أمامه فلم يتعرض لهما ، عندها عزله المنصور، وولى بدلاً منه عبد العزيز بن المطلب بن عبد الله، وأمره بتقييد زياد واصطفاء ماله، وجميع ما وجد له، وكذلك عماله، و أرسل بهم إلى المنصور (٥١) .

وممن تعرض للمصادرة زمن المنصور واليه على البلقاء محمد بن عبيد الله بن الحارث حيث أمر بأن يقبض عليه ويؤتى به إليه، ولما وصل إلى المنصور وجد معه ألفا دينار،وبعض المتاع البسيط ،فاكتفى المنصور منه بتلك الدنانير التي وجدت معه (٥٢).

كذلك أمر المنصور معن بن زائدة الشيباني بالقبض على واليه على اليمن ومصادرة أمواله، ولم تذكر المصادر اسمه،فقام معن بتنفيذ أمر المنصور فيه حين وصل إلى ولايته (٥٣).

ومن الولاة الذين صادر المنصور أموالهم الحسن بن زيد بن حسن بن علي بن أبي طالب(ت١٦٨هـ)، وكان قد ولي له المدينة المنورة، ولم تذكر المصادر السبب الذي دفع المنصور إلى مصادرته، وقد استرد ماله بعد ذلك حين بين للخليفة المهدي ما أخذه منه المنصور (٥٤) .

ويبدو أن مصادرة ولاة الأقاليم خفت طيلة العهد العباسي الأول بعد وفاة المنصور، إذ لم تشر المصادر إلى مصادرة الخلفاء للولاة بعده، وقد يكون السبب هو اختيارهم للولاة الذين يأمنون جانبهم بعد أن استقرت الدولة العباسية، وخفت حدة المتآمرين عليها، ونستثني من ذلك حالتين:

صادر في واحدة منها الرشيد واليه على خراسان وهو علي بن عيسى بن ماهان (ت١٩٥هـ)، بعد أن كثرت شكاوى أهل ولايته منه، ومن ظلمه، وتسبب

ذلك في خروج رافع بن الليث (ت بعد ١٩٥هـ) على الرشيد ، وقد بعث إليه الخليفة هارون الرشيد القائد العباسي هرثمة بن أعين، والذي استطاع بحيلة من الخليفة من القبض عليه ومصادرة جميع أملاكه، وقدرت بثمانين مليونا(من المرجح أنها من الدراهم)، سوى المتاع الذي حمل على خمسمائة جمل (٥٥).

والأخرى في عهد المأمون صودر فيها واليه على إقليم الجبال علي بن هشام لظلمه، وعسفه لأهل ولايته، إضافة إلى تآمره على القائد العباسي المبعوث إليه عجيف بن عنبسة (ت٢٢٣هـ)، وعزمه على الإنضمام إلى عدو الدولة العباسية بابك الخرمي، فقبض عليه قبل تنفيذ مخططه، وصودرت أمواله ثم قتل وطيف برأسه في الشام، والعراق ، وخراسان (٥٦).

أما القادة العسكريون: فالمقصود بهم من كانوا يتولون قيادة الجيوش في الدولة العباسية، ولا يتولون أعمالا إدارية حين المُصادرة، وتقع عليهم عقوبة المُصادرة إما لعصيان أحدهم للأوامر الصادرة إليه، أو لتصرفات عسكرية لم يرض عنها الخليفة ، وإما لثبوت خيانة للدولة العباسية.

وممن صودرت أمواله في عهد المهدي قائد يدعى عامر بن إسماعيل اعتذر من الخليفة من الخروج في إحدى الحملات العسكرية، فغضب المهدي عليه وصادر ماله (٥٧) .

وفي عهد الهادي طالت المُصادرة كلا من مبارك التركي الذي أخذ ماله، وحوله من قائد إلى سائس للدواب بسبب تخاذله وانهزامه أمام الحسين بن علي سنة ١٦٩هـ في معركة فخ (٥٨)، وكان من أثر هذه المعركة على القواد أيضا غضب الهادي على القائد العباسي موسى بن عيسى بن موسى حيث صادر ماله بسبب إقدامه على قتل أحد الأسرى العلويين دون مشورته، ولم يشفع له انتصاره على ثورة الحسين بن علي وهزيمته في فخ (٥٩) .

ولم نشهد بعد ذلك أي مصادرة للأموال بحق القادة العسكريين حتى عهد المعتصم، الذي حدثت في عهد مصادرة واحدة للقائد التركي حيدر بن كاوس

المعروف بالأفشين (ت٢٢٦هـ) نتيجة ثبوت خيانته للدولة العباسية التي ترقى في كنفها بسرعة في الجيش، ولقي من المعتصم الكثير من العناية والرعاية له، خاصة بعد قضائه على ثورة بابك الخرمي سنة ٢١٩هـ، لكن اتضح فيما بعد أنه ما يزال على ولائه القديم للدولة الفارسية، ولديانتها السابقة، ثم كشف أمره، وحوكم ثم مات في سجنه بعد أن صودرت أمواله (٦٠) .

رابعا- المعارضون للخلافة العباسية :

بعد استقرار الدولة العباسية، وقضائها على المعارضين لها من بني أمية وأتباعهم، ظهر لها معارضون بعد وفاة أبي العباس السفاح وولاية أخيه أبي جعفر المنصور، وكان أول موقف واجهه بعد خلافته، هو اعتراض عمه عبد الله بن علي على خلافته، وكان يرى أنه أحق بالخلافة منه، ولذلك خرج عليه، وتبعه الجنود الذين كانوا معه من أهل خراسان، كما التحق به بعض أهل الشام (٦١)، وكجزء من مواجهة هذه الثورة لجأ المنصور إلى أسلوب مصادرة أموال من انضم إلى عمه من أهل الشام، كذلك عمد المنصور إلى مصادرة الخارجين عليه من البيت العلوي الذين قامت لهم دعوة باسمهم، وكان يتزعم هذه الدعوة محمد (١٤٥هـ) ، وإبراهيم (ت١٤٥هـ) ابنا عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ، لاسترداد ما يرونه حقا لهم اغتصبه العباسيون، واشتدت هذه الدعوة في عهد المنصور فكان عليه أيضا مواجهتها عسكريا، وسياسيا، وماديا .

ويبدو أن لجؤ المنصور إلى مصادرة أموال المعارضين هو تجريدهم من القوة المالية، وإرهاب أتباعهم، أو من يفكر في الانضمام إليهم بأن أمواله تصبح تحت طائلة المُصادرة .

وأول أثر لنا بشأن مصادرة المعارضين كان في أول ولاية المنصور، إذ أن بعضا من أهل الشام طالتهم هذه العقوبة بسبب انضمامهم إلى عمه عبد الله بن علي الذي نازعه الخلافة سنة ١٣٦هـ، وبعد القضاء عليه أتاه وفد من أهل الشام معتذرين منه، ويطلبون صفحه وكان خطيبهم في هذا الأمر هو الحارث بن عبد الرحمن الحرشي

فأعجب المنصور كلامه، وقبل اعتذاره، وأمر من فوره برد قطائعه إليه (٦٢)؛ مما يدلنا على أن المنصور اتخذ عقوبة المُصادرة في حق من التحق بعمه عبد الله بن علي.

كذلك الحال بالنسبة للعلويين حينما ظهرت دعوة محمد (النفس الزكية) بن عبد الله بن حسن وأخيه إبراهيم، فقد تنبه لها المنصور منذ وقت مبكر، وحاول أن يتلافاها من خلال محاولة استمالة والدهما عبد الله بن حسن والتي استمرت قرابة أربع سنوات من ١٤٠–١٤٤هـ ولم ينجح في محاولته، وتأكد لديه أن الأب موافق على ما يقوم به ولداه من بث الدعوة للبيت العلوي والخروج عليه، لذلك توجه إلى الحجاز للحج سنة١٤٤هـ وفي المدينة قام بمحاولة أخيرة لإقناع عبد الله بن حسن لينصح ولديه بتسليم نفسيهما، والعدول عن مخططهم نحو الخلافة، إلا أن محاولته باءت بالفشل، وعندها أمر بالقبض عليه، وعلى أهل بيته، ومصادرة أمواله، وترحيله إلى العراق (٦٣) كجزء من الضغط على أبنيه.

وحين ظهر محمد بن عبد الله بثورته في المدينة وجه المنصورعيسى بن موسى لحربه مع توصيته له خيراً بأبناء المهاجرين والأنصار ، إلا أنه أوصاه بعد قضاءه على تلك الثورة، بأن يكتب له بأسماء الذين قابلوه من ولد أبي طالب، أما من اختفى منهم فليقبض ماله (٦٤)، وأما أموال بني حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب فقد صودرت كلها بعد مقتل محمد بن عبد الله سنة ١٤٥هـ (٦٥).

ولم يسلم من المُصادرة كذلك من انضم إلى أخيه إبراهيم حين ظهر في البصرة، فقد أورد البغداي اسم شخص واحد صودرت أمواله لانضمامه إلى إبراهيم ويدعى قطن بن معاوية الغلابي، وبعد هزيمة ومقتل ابراهيم اختفى مدة من الزمن ، ثم قرر أن يسلم نفسه للمنصور مهما كانت العواقب، وحين مثل بين يديه اعترف له بذنبه ، وطلب عفوه ، فعفا عنه المنصور،وأمر برد ضياعه وأمواله إليه (٦٦) . مما يدلنا على أن هذه العقوبة طالت غيره أيضا ممن لم يستطع مقابلة المنصور، ومما يؤكد ذلك أن الخليفة المنصور أمر سلم بن قتيبة واليه على البصرة آنذاك بهدم دور من خرج مع إبراهيم وقطع نخله (٦٧).

وخفت حدة العلويين بعد مقتل ابناء عبد الله بن حسن بقية عهد المنصور وابنه المهدي ، فلما تولى الخليفة الهادي أطلت فتنة جديدة قام بها العلويون في الحجاز وقادها الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن سنة ١٦٩هـ ، ولم تكن هذه الثورة بمثل قوة من سبقها بسبب عدم انضمام أهل المدينة اليها ، لذلك غادرها الثائرون إلى مكة ، وكإجراء انتقامي بحق الذين تزعموا الثورة من العلويين قام والي المدينة آنذاك عمر بن عبد العزيز العمري بهدم دور الحسين بن علي ، ودور أهل بيته ممن خرج معه ، كما أحرق نخلهم ، وما لم يحرقه صادره عليهم وجعله في الصوافي المقبوضة (٦٨) ، وكانت هذه فيما يبدو آخر مصادرة نالت العلويين رغم ثوراتهم التي كانت في عهدي الرشيد والمأمون ، إلا أن المصادر لا تذكر شيئا عن مصادرة أموالهم .

العباسيون :

رغم شدة المنصور لمخالفيه ، وعقوبتهم بالقتل والمُصادرة ، إلا أنه لم يتعرض لأحد من أهل بيته بالمُصادرة رغم خروج عمه عبد الله بن علي عليه ، ومعه أخوه عبد الصمد ، واكتفى منهما بما غنمه من معسكره بعد هزيمة عبد الله بن علي أمام قوات أبي مسلم الخراساني ، وحين قبض على عمه عبد الصمد عفا عنه ، و سجن عبد الله بن علي (٦٩) ، ولم تذكر المصادر أنه تعرض لأموالهما ، مما يبين أنه كانت هناك سياسة عامة سار عليها الخلفاء العباسيون الأوائل ، وهي عدم معاملة قرابتهم مثل معاملة الآخرين في العقوبات ومنها المُصادرة ، وذلك للمحافظة على وحدة بيت الخلافة ، مهما كانت جريمتهم ، ولنضرب أمثلة لذلك:

أُتي للمهدي بابن لداود بن علي ، ويعقوب بن الفضل متهمين بالزندقة ، وأقرا أمامه بها ، ومع ذلك فإن المهدي لم يقتلهما كما قتل غيرهم من الزنادقة ، وكانت حجته في ذلك أمام يعقوب بن الفضل "أما والله لولا أني كنت جعلت لله علي عهدا إذا ولاني هذا الأمر ألا أقتل هاشميا لما ناظرتك ولقتلتك .. "(٧٠) ، ثم أوصى ابنه الهادي أن يقتلهما إذا ولي بعده .

وفي عهد المأمون خرج عليه عمه إبراهيم بن المهدي (ت٢٢٤هـ) وادعى الخلافة في بغداد حين كان المأمون في مرو، وحين عاد المأمون إلى بغداد، وبعد القبض على إبراهيم عفا عنه، ولم تذكر المصادر أنه قبض أمواله (٧١).

وكذلك إبراهيم بن محمد المعروف بابن عائشة(ت٢١٠هـ) حين تآمر على المأمون اكتفى منه الخليفة بالقتل، ولم تذكر المصادر أيضا أنه تعرض لأمواله (٧٢)، وهذه الحادثة والتي قبلها من الحوادث تدلنا كيف كان يتم التعامل داخل الأسرة العباسية الحاكمة حفاظا على وحدتها، إلا أنه قد كسرت هذه القاعدة مرتين ولها أسبابها الوجيهة، ففي سنة ١٧٣هـ توفي القائد العباسي محمد بن سليمان بن علي، فقام الرشيد بمصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة، سوى المتاع الذي لا فائدة له(٧٣)، أما السبب فلأن أخاه جعفر بن سليمان كان يكتب للرشيد سرا بأن محمد بن سليمان اتخذ أمواله، وما يتحصل من ضياعه في اكتساب الأعوان لأنه يتطلع للخلافة، ويقترح على الخليفة هارون الرشيد بمصادرتها عليه لأنها حل له (٧٤)، وكان الرشيد يحتفظ بكتب جعفر، ولم يتعرض لمحمد ،فلما مات محمد بن سليمان ولم يكن له وارث إلا جعفر بن سليمان أظهر الرشيد تلك الكتب التي كان يكتبها في أخيه ومن ثم صادر تلك الأموال بناء على ما كان يوصي به جعفر الرشيد في كتبه تلك، وقد اختلفت بعض المصادر في تقديرها كما يأتي:

١- فبعضها يذكر: أنه وجد له ستون مليونا دون أن تحدد هل هي دراهم أم دنانير، ومن المرجح أنها دراهم، سوى الدواب، والمتاع، والضياع، وغيره مما يصلح للخلفاء (٧٥).

٢- ذكر المسعودي: أن ما قبض له كان نيفا وخمسون مليون درهم سوى الضياع، والدور، والمستغلات (٧٦) .

٣- أما ابن كثير فيذكر: أن ما وجد لمحمد بن سليمان هو: ثلاثة ملايين دينار، وستة ملايين درهم سوى الأملاك (٧٧) . ومع اختلاف هذه المصادر في تحديد المبالغ النقدية، إلا أنها اتفقت على أن الرشيد لم يأمر بها إلى بيت المال ، وإنما وجه بها كجوائز للندماء والمغنين، واحتفظ بما سوى ذلك .

أما الحادثة الثانية في مصادرة أحد أفراد البيت العباسي فكانت في حق العباس بن عبد الله بن جعفر بن أبي جعفر المنصور، عندما التحق بهرثمة بن أعين أحد قادة المأمون المحاصرين لبغداد وقت الفتنة بين الأخوين، وعندما علم الأمين بما فعل العباس أمر بمصادرة أمواله، وكانت أربعة ملايين درهم، وثلاثمائة ألف دينار (٧٨).

خامسا – العلماء :

عرف عن الخلفاء العباسيين حبهم وتوقيرهم للعلماء بشتى علومهم، ولذلك نشطت الحياة العلمية في هذه الفترة نشاطا عظيما ، ولم تتغير هذه المعاملة إلا في عهد المأمون الذي أساء إلى من خالفه من العلماء في مسألة القول بخلق القرآن، وكانت هذه المعاملة السيئة لهم في شتى أرجاء الدولة العباسية واستمرت هذه المعاملة في عهدي المعتصم والواثق، ورغم كل ذلك ، فإن هؤلاء الخلفاء لم يقتربوا من أموال العلماء الخاصة ربما لأن معظمهم إما فقير ، أو يقترب من الفقر، ولم نجد إلا مصادرتين واحدة لحقت بالأصم كما ذكر ذلك التميمي في كتابه المحن حيث ذكر أنه رفض الإقرار بالقرآن أنه مخلوق، ولذلك فانه عوقب بحلق لحيته ، وحاجبيه ، وطيف به على حمار، واستصفي ماله، وكتب على دوره أنها صافية (٧٩)، وذلك في عهد المعتصم ، ولعل الأصم الذي ذكره المصدر هنا هو هارون ابن عبد الله الزهري الأصم الذي عزل من القضاء في مصر سنة ٢٢٦هـ (٨٠) والأخرى في عهد الواثق صودرفيها الطبيب ببختيشوع بن جبريل (ت٢٥٦هـ) أخذت أمواله، وضياعه، ونفي إلى جندي سابور (٨١).

سادسا – العامة:

سبق أن ذكرنا المصادرات للمعارضين في عهد المنصور. ومما لاشك فيه أن هناك كثير من العامة قد انضموا إلى الثورة العلوية في الحجاز والعراق ، وأقل اجراء ذكرته المصادر هو احراق نخلهم وتهديم بيوتهم كما سبق أن أشرنا ، ووردت بعض النصوص لمصادرة بعض العامة في عهد المنصور نصت على أشخاص بأعيانهم منهم غلام كان مولى لأبي مقاتل الخراساني صادره بعشرة آلاف درهم بحجة أنه تزوج من جارية لعيينة بن كعب الذي عصى عليه في السند ، متهما إياه أن المال المصادر هو من جملة ما اختلسه من مولى زوجته (٨٢).

كذلك صادر المنصور رجلا من أهل الذمة لانه وجده يشتري سمكة بثلاثين درهما ، وقرره عن أمواله فأقر بثلاثين ألف درهم ، فلما سأله عن مصدرها بين له أنه عمل مع الوزير المورياني قبل عزله ومصادرته ، عندها وجد المنصور حجة في مصادرة ما معه وأمر بحمله إلى بيت المال (٨٣). وقد ذكرنا من قبل هدف المنصور من المصادرات ، لأن المهدي أعاد الأموال المُصادرة إلى أصحابها ومنهم صاحب السمكة هذا (٨٤).

وفي عهد الأمين، وفي أثناء محاصرة طاهر بن الحسين له احتاج إلى الأموال، فوكل برجلين يقومان بمصادرة الناس الذين يشك بأن لديهم الودائع، ولعلها التي تخص رجال الدولة العباسية ، فكان أحدهما ويدعى الهرش يهجم على بيوت الناس ليلا ويأخذ ما لديهم ، وجمع الهرش بهذه الطريقة أموالا طائلة ، وكانت محاسبته للمصادرين تقوم على الظن والتهمة ، مما جعل كثير من الأغنياء وغيرهم يغادرون بغداد خوفا من أن يلحقهم ما لحق بالمصادرين، حتى قال شاعر يصف هذه الحالة :

اظهروا الحج و ما ينوونه   بل من الهرش يريدون الهرب
كم أناس أصبحوا في غبطة   أوكل عليهم الهرش بالعطب (٨٥) .

الخاتمة

رأينا من خلال البحث أن المصادرات في العصر العباسي الأول شملت في بعض فتراتها معظم ، طبقات المجتمع، وخاصة في عهد الخليفة المنصور، وهو إجراء اتخذه لمعاقبة خصومة والخارجين عليه ،والمخالفين لأوامره من الولاة ،وغيرهم ، ولم تكن إجراءاته تلك تهدف إلى جمع الأموال واكتنازها ، بل كان يهدف إلى المحافظة على كيان الدولة ،واستقرارها ، والتي عصفت بها المشاكل منذ توليه الخلافة ، فلما زالت تلك الظرف لم يلجأ إلى هذا النوع من العقاب بدليل أنه أمر خليفته المهدي بإرجاع تلك الأموال المُصادرة، والتي كان قد كتب على كل مال مصادر اسم صاحبه عليه ، وقد نفذ المهدي تلك الوصية، وأرجعها إلى أربابها .

كما بين البحث أن العقوبة، والمُصادرة التي تلحق بالوزراء تكون أشد من تلك التي تقع على الكتاب، لأن عقوبة الوزراء تكون سياسية الهدف منها التخلص من خصوم مستقبليين لدولتهم بعكس الكتاب الذين كانوا يحاسبون، وقليلا ما كانوا يعاقبون معاقبة مالية بعد ثبوت ثرائهم الفاحش ،لكنهم يكونون على أعمالهم، ونادرا ما يعزلون من وظائفهم .

ووجد من النوادر التعرض لأموال الناس في عمومهم ، ذلك لأن السياسية الشرعية ما تزال واضحة في العصر العباسي الأول ، ومجال الظلم والتعدي لحقوق الناس ضئيلا ، وفي وقت الفتنة السياسية فقط ، لأن الدولة كانت في أوج قوتها المالية، والعسكرية، والسياسية .

كما ختم العصر العباسي الأول بابتداع وسائل وحشية في معاقبة المُصادرين على يد الوزير محمد بن عبد الملك الزيات لم يسبقه إليها أحد ،وكانت سنة لمن أتى بعده ، وكان هو أول من عوقب بها بعد عزله في عهد المتوكل على الله .

الحواشي والتعليقات

(١) أنظر الحديث في صحيح البخاري ص ١٤٦٥ حديث رقم٦٩٧٩.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان،ص٩٣،ص٢٢١- ابن عساكر ،تاريخ دمشق ، جـ٥٥، ص٢٧٩- ابن تغري بردي – النجوم الزاهرة ،جـ١،ص٢١.

(٣) الزبير بن بكار ، الأخبار الموفقيات،ص٢٤٧- الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٨ ، ص١٨-١٩.

(٤) الخضري بك ، تاريخ الدولة العباسية ، ص ٧٠- اليوزبكي ، الوزارة نشأتها وتطورها في الدولة العباسية، ص٢٩.

(٥) الطبري، تاريخ الأمم والملوك،جـ ٨، ص ٣٥٣ .

(٦) الطبري، تاريخ الأمم والملوك،جـ٨، ص٦١٧- ابن الأثير،الكامل،جـ٥،ص٦٠٩ .

(٧) الجهشياري، الوزراء والكتاب،ص ١١٦

(٨) الجهشياري، الوزراء والكتاب،ص١١٧-١١٨

(٩) الجهشياري، الوزراء والكتاب،ص ١٢١-١٢٢-ابن الأثير،الكامل ، جـ٥،ص٦٠٩- ٦١٠

(١٠) الجهشياري، الوزراء والكتاب،ص١١٨ .

(١١) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٨، ص٧٤٣ .

(١٢) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص١٤٢ ، الخضري بك ، تاريخ الدولة العباسية ، ص١٢٠.

(١٣) ابن الأثير، الكامل،جـ٦،ص١٧٦ .

(١٤) الطبري، تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص١٣٨- ابن الأثير،الكامل،جـ٦،ص١٧٦

(١٥) ناقش اليوزبكي هذه القضية مناقشة جيدة، وبين كذبها واستحالة وقوعها من الرشيد، أنظر كتابه الوزارة ، ص١٠٣-١٠٦.

(١٦) الوزراء والكتاب،ص ٢٤٠-٢٤١ .

(١٧) شذرات الذهب ، جـ١،ص٣١٥- العقد الفريد ،جـ ٥،ص٢٩٢.

(١٨) ابن عبد ربه ، العقد الفريد ،جـ٥،ص٢٩٢.

---

(١٩) عن ثـورة بابك والزط أنظـر: الخضري بك ، تاريخ الدولة العباسية ،ص١٩٥، ص ١٩٦ -١٩٩.

(٢٠) الطبري،تاريخ الأمم والملوك، جـ ٩، ص٥٥٣ .

(٢١) الطبري،تاريخ الأمم والملوك، جـ ٩، ص٥٥٢- ابن الأثير،الكامل،جـ ٦، ص ٤٥٣ .

(٢٢) النجوم الزاهرة، جـ٢، ص٢٣٣.

(٢٣) ابن حمدون، التذكرة،جـ٢،ص١١٨-١١٩،ص٣٠٢.

(٢٤) الطبري، تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص٧١ .

(٢٥) الوزراء والكتاب،ص ١٣٩-١٤٠.

(٢٦) ابن خلكان، وفيات الأعيان،جـ٢،ص٤١٠- الذهبي،سير أعلام النـبلاء،جـ ـ٧،ص٢٣- الصفدي، الوافي بالوفيات،جـ١٥،ص٢٣١.

(٢٧) الطبري، تاريخ الأمم والملوك،جـ ٨، ص٦٢٩-٦٣٠- ابن الأثير،الكامل ، جـ٦،ص١٥-١٦- ويذكر ابن حمدون أن سبب فرض الغرامة على خالد بن برمك هي سـعاية أبي أيـوب المورياني عند المنصور انظر : التذكرة،جـ ٨، ص٢٥٧

(٢٨) الجهشياري، الوزراء والكتاب،ص ١١٦.

(٢٩) الزهراني، موارد بيت المال في الدولة العباسية،ص٢٠٣.

(٣٠) ابن الأثير،الكامل،جـ ٦،ص٣٠ .

(٣١) الطبري، تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص ٧٨ – الجهشياري، الوزراء والكتاب ، ص١٧٨ .

(٣٢) الجهشياري، الوزراء والكتاب،ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٣٣) الجهشياري، الوزراء والكتاب،ص ٢٢٣.

(٣٤) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص ١٤٤- ١٤٥

(٣٥) الجهشياري، الوزراء والكتاب،ص ٢٧١-٢٧٢- ابن حمدون، التذكرة،جـ ـ٢ ، ص١٤٤- ١٤٥ .

(٣٦) الصابي،رسوم دار الخلافة،ص٣٩.

(٣٧)ابن حمدون، التذكرة،جـ٩، ص٣٠٣ .

(٣٨) ابن حمدون، التذكرة،جـ٣، ص ٦٣.

(٣٩) ابن حمدون، التذكرة،جـ ٣، ص٦٣ .

(٤٠) ابن الجوزي، المنتظم ،جـ ١١،ص٧- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ٢،ص٢٢٧، إلا أنه ذكر دينارا بدلا من الدراهم .

(٤١) ابن حمدون، التذكرة،جـ٩،ص ٣٠٣.

(٤٢) ابن حمدون، التذكرة،جـ٩،ص ٣٠٤ .

(٤٣) ابن حمدون، التذكرة،جـ٩،ص ٣٠٢-٣٠٣.

(٤٤) الصابي، رسوم دار الخلافة،ص٤١-٤٥.

(٤٥) اليافعي ،مرآة الجنان ،جـ٢،ص١٢٤ – ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ ١ ،ص٨٢ الصفدي،الوافي بالوفيات،جـ٧ ،ص١٨٥

(٤٦) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص٦٦٤- ابن الجوزي، المنتظم ، جـ ١١،ص١٤٤- ابن الأثير،الكامل،جـ٧،ص١٠ – وفي تاريخ اليعقوبي،جـ٢،ص٤٨١ أنه أمر بقبض ضياعه وأمواله.

(٤٧) البغدادي،تاريخ بغداد،جـ٢،ص٣٤٣-ابن خلكان ،وفيات الأعيان،جـ٥،ص١٠٢- الذهبي سير أعلام النبلاء ،جـ١١،ص١٧٣.

(٤٨) ابن حمدون، التذكرة،جـ٨،ص٦٢-٦٣ .

(٤٩) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٨، ص٦٥٨ – ابن الأثير،الكامل،جـ٥ ، ص٢٢٤.

(٥٠) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ ٨، ص٤١٨-٤١٩.

(٥١) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ ٨، ص٤٤٠-٤٤١ – الجهشياري، الوزراء والكتاب،ص١٢٣-١٢٤ - ابن الجوزي،المنتظم،جـ٨،ص ٤٦.

(٥٢) الطبري، تاريخ الأمم والملوك،جـ ٨، ص ٦٥٨-٦٥٩.

(٥٣) الطبري، تاريخ الأمم والملوك،جـ٨، ص٦٤١ .

(٥٤) بكار، الأخبار الموفقيات،ص٣٠٥.

(٥٥) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٩،ص ١٨٠، ص١٨٤ -١٨٦ – ابن الجوزي ، المنتظم،جـ٩،ص١٩٤،ص١٩٧-ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر ، جـ ٣، ص٢٩٧ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب ، جـ١،ص٣٣٣

(٥٦) الطبري، تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص٤٩٢-ابن الجوزي، المنتظم ،جـ١٠، ص٢٧٥ - ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر،جـ ٣، ص٤٩٢ .

(٥٧) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٨، ص٧٢٩ .

(٥٨) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٩،ص٤١، ص٤٤ – ابن الأثير،الكامل ، جـ٥،ص٢٦٨

(٥٩) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص٤١- المقدسي ، البدء والتاريخ ، جـ٦، ص١٠٠ – ابن الأثير،الكامل،جـ٥،ص٢٦٨.

(٦٠) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ ٩، ص٦٤٣- ٦٤٨، ٦٥٢ .

(٦١) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ ٨، ص٣٨١-٣٨٤ .

(٦٢) البلاذري، جمل من أنساب الأشراف،جـ٤، ص٢٥٦ – ابن عساكر، تاريخ دمشق، جـ ١١، ص٤٤٩، وسماه الحارث بن عبد الرحمن الجرشي .

(٦٣) البلاذري ،جمل من أنساب الأشراف،جـ٤، ص٢٥٦-الطبري، تاريخ الأمم والملوك ، جـ ٨ ، ص ٤٣٥-ابن عسكر ،تاريخ دمشق ،جـ١١،ص٤٤٩

(٦٤) البلاذري ،جمل من أنساب الأشراف،جـ٣، ص٣١٥- الطبري،تاريخ الأمم والملوك ، جـ٨، ص٤٣٥ .

(٦٥) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٨، ص ٥٢١ .

(٦٦) تاريخ بغداد، جـ ١٠،ص٥٨-٥٩

(٦٧) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٨،ص٥٧٩-٥٨٠- ابن حمدون،التذكرة، جـ ١، ص٤٦٠

(٦٨) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص٤٣

(٦٩) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٨، ص٣٨٦،ص٤١٠

(٧٠) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص ٣١-٣٢

(٧١) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص٤٦٩-ابن الأثير،الكامل،جـ٦،ص٣٩٢

(٧٢) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص٤٦٩ –ابن الأثير،الكامل،جـ ٦،ص٣٩١

(٧٣) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٩،ص٨٣-ابن الأثير،الكامل،جـ٦،ص١١٩

(٧٤) البلاذري ، فتوح البلدان ، ص٢٠٦-ابن الأثير،الكامل،جـ٦،ص ١١٩- ابن العديم، بغية الطلب جـ١،ص١٢١

(٧٥) الطبري،تاريخ الأمم والملوك،جـ٩، ص٨٣-ابن الأثير،الكامل،جـ٦،ص ١١٩- ابن عساكر، تاريخ دمشق ،جـ٥٣،ص١٣٨

(٧٦) مروج الذهب ،جـ٣،ص٣٤٨

(٧٧) البداية والنهاية، جـ ١٠، ص١٦٣
(٧٨) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، جـ ٩، ص ٣٧٢
(٧٩) ص٤٥٧.
(٨٠) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، جـ٢، ص٢٤٦.
(٨١) ابن أبي أصيبعة ، عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، جـ٢، ص٣٦
(٨٢) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، جـ ٨، ص٦٥٣
(٨٣) الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص١١٤- ابن حمدون، التذكرة، جـ٣، ص٢١٤
(٨٤) ابن حمدون، التذكرة، جـ ٣، ص ٢١٤
(٨٥) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، جـ٩، ص٣٢٢

المصادروالمراجع

أولا : المصادر

ابن الأثير :عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني (ت٦٣٠هـ) .

١- الكامل في التاريخ، جـ٥، جـ٦، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

ابن أبي أصيبعة:أبو العباس أحمد بن القاسم بن خليفة السعدي الخزرجي (ت٦٦٨هـ)

٢-عيون الأنباء في طبقات الأطباء،جـ٢،تحقيق عامر النجار ، القاهرة ٢٠٠١م

البغدادي :الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب (ت٤٦٣هـ) .

٣- تاريخ بغداد،جـ٢، المكتبة السلفية، المدينة،بدون تاريخ ومكان الطبع

بكار:الزبير بن بكار بن عبد الله الزبيري (ت٢٥٦هـ)

٤ - الأخبار الموفقيات، تحقيق سامي مكي الكنعاني، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٦هـ/١٩٩٦م

البلاذري :أحمد بن يحيىبن جابر (ت٢٧٩هـ).

٥- فتوح البلدان،تحقيق عبدالله أنيس الطباع وعمر أنيس الطباع،بيروت١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٦ - جمل من أنساب الأشراف ، جـ٣،جـ٤، تحقيق الدكتور سيهل زكار ورياض زركلي ، بيروت ١٤١٧ هـ

ابن تغري بردي :أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت٨٧٤هـ).

٧-النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،جـ٢، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة بدون تاريخ .

التميمي :أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم بن تمام (ت٣٣٣هـ)

٨- كتاب المحن، تحقيق عمر بن سليمان العقيلي ، الطبعة الأولى ، الرياض ١٤٠٤هـ

ابن الجوزي :أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت٥٩٧هـ)

٩- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك،جـ١٠،جـ١١،تحقيق محمد عبد القدر عطا وآخرون، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

الجهشياري :أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت٣٣١هـ).

١٠- كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السفا وآخرون ، الطبعة الثانية ،القاهرة ١٤٠١ هـ/١٩٨٠

ابن حمدون :محمد بن الحسن بن محمد بن علي (ت٥٦٢هـ)

١١- التذكرة الحمدونية ،جـ١،جـ٢،جـ٣،جـ٨،جـ٩، تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٦م

ابن خلدون :عبد الرحمن بن محمد (ت٨٠٨هـ) .

١٢-العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر،جـ٣، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

ابن خلكان : شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر(ت ٦٨١هـ) .

١٣ -وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،جـ ١،جـ٢،جـ٥ تحقيق احسان عباس، بيروت ١٩٦٨ . الذهبي :شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ) .

١٤-سير أعلام النبلاء،جـ ٧،جـ١١، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، الطبعة١١، بيروت ١٤١٧ هـ /١٩٩٦هـ .

الصابي:أبو الحسين هلال بن المُحسن (ت٤٤٨هـ)

١٥- رسوم دار الخلافة ، تحقيق ميخائيل عواد ،الطبعة الثانية،بيروت١٤٠٦هـ/١٩٨٦م

الصفدي :صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٧٦٤هـ) .

١٦ - الوافي بالوفيات،جـ٧،جـ١٥ تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠م

الطبري :أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ) .

١٧ -تاريخ الأمم والملوك، جـ ٨،جـ٩،الطبعة الأولى،بيروت ١٤١٧هـ .

ابن عبد ربه:أحمد بن محمد (ت٣٢٨هـ)

١٨- العقد الفريد ،جـ٥، تحقيق محمد سعيد العريان ، بيروت ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م

ابن العديم :كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة (ت٦٦٠هـ)

١٩- بغية الطلب في تاريخ حلب،جـ١، تحقيق سهيل زكار ، بيروت ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م

ابن عساكر :أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله (٥٧١هـ)

٢٠- تاريخ دمشق،جـ١١، جـ٥٣، تحقيق أبو سعيد عمر بن غرامة العمري بيروت ١٩٩٥م

ابن العماد الحنبلي: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت١٠٨٩هـ)

٢١- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ،جـ١،الطبعة الثانية، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م

ابن كثير :عماد الدين أبي الفدا اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)
٢٢-البداية والنهاية، جـ١٠، الطبعة الأولى، بيروت ١٣٥١هـ /١٩٣٣م
المسعودي: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي(ت٣٤٦هـ)
٢٣- مروج الذهب ومعادن الجوهر ، جـ٣، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
المقدسي: المطهر بن طاهر (ت٥٠٧هـ)
٢٤- البدء والتاريخ ، بور سعيد، بدون تاريخ الطبع
اليافعي :عبد الله بن أسعد بن علي (ت٧٦٨هـ) .
٢٥- مرآة الجنان، جـ٢، القاهرة ١٤١٣هـ

ثانيا : المراجع

الخضري بك:محمد
٢٦- تاريخ الأمم الإسلامية(تاريخ الدولة العباسية)، بيروت١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
الزهراني :ضيف الله بن يحيى .
٢٧-موارد بيت المال في الدولة العباسية ١٣٢-٢١٨هـ،الطبعة الأولى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م .
اليوزبكي:توفيق سلطان
٢٨-الوزارة نشأتها وتطورها في الدولة العباسية(١٣٢هـ -٤٤٧هـ) ،بغداد ١٩٧٥م